المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS

–ICRF –

انتهاكات حقوق الانسان في سوريا

– التقرير الاسبوعي –

- **فترة التوثيق [08 اغسطس 2025، 1600 – 14 اغسطس 2025، 1600]**
- **تاريخ الإصدار** 16 اغسطس 2025
- **إعداد فريق التوثيق الميداني – وحدة الرصد الحقوقي**
- **الموقع الرسمي** www.icrights.org
- **كود الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2025-08-01-16**

[التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية]

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- **القوات الحكومية السورية وأجهزتها الأمنية؛**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- **الجيش التركي؛**
- **الجيش الإسرائيلي؛**
- **قوات التحالف الدولي؛**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

أولا – الملخص التنفيذي (8 – 14 آب / أغسطس 2025)

يعكس التقرير الحقوقي للفترة من 08 حتى 14 آب/أغسطس 2025 استمرار تفاقم واقع حقوق الإنسان في سوريا، في إطار نمط متكرر من الانتهاكات الممنهجة التي تمارسها جهات متعددة تشمل الحكومية والرديفة والأجنبية. ويُظهر التوثيق الميداني انتشار الانتهاكات على كامل الجغرافيا السورية، وتراكبها داخل كل حادثة موثقة، مما يرفع من شدة أثرها الحقوقي ويكشف عن تآكل متسارع لمنظومة الحماية المؤسسية.

المؤشرات الرقمية العامة

- **إجمالي الأحداث الموثقة** 119 حادثة
- **إجمالي الانتهاكات الموثقة قانونيًا** 652 انتهاكًا
- **عدد المحافظات المتأثرة** 12 محافظة سورية
- **معدل الانتهاكات لكل حادثة** 5.4 انتهاك في كل حادثة واحدة (يؤشر إلى الطابع المركّب لكل واقعة)

أعداد الضحايا خلال الفترة

- **عدد المعتقلين تعسفيًا** 96 معتقلًا
- **عدد الجرحى** 51 جريحًا
- **عدد القتلى** 48 قتيلًا
- **عدد المخطوفين / المختفين قسرًا** 88 حالة
- **عدد الحالات غير المحددة (خطر / غموض أمني)** 31 حالة

الأنماط الحقوقية الموثقة

- **انتهاكات قمعية – أمنية (النمط الأكثر تكرارًا)** شملت الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، التعذيب، القتل خارج نطاق القانون، والتهديد المباشر. تركزت هذه الممارسات في محافظات دمشق، حلب، حمص، ودير الزور .**دلالة النمط** الاعتماد المنهجي على أدوات العنف الرسمي وغير الرسمي لضبط السكان والسيطرة على المجال العام.
- **انتهاكات تمييزية – طائفية** تمثلت في التحريض الطائفي، التهجير القسري، حجب الخدمات، والتوقيفات الانتقائية. سُجلت بشكل لافت في السويداء، حمص، وريف دمشق .**دلالة النمط** استخدام الهوية الطائفية أو الجغرافية كمعيار للاضطهاد، بما يهدد السلم الأهلي ويشكل خرقًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني، ويرقى إلى جرائم ضد الإنسانية عند تحقق شروط الاتساع والاستهداف المنهجي.

- **انتهاكات بنيوية – مؤسساتية** تضمنت تفويض جهات غير رسمية بتنفيذ أعمال أمنية، غياب الحوكمة الرادعة، وتقاعس الأجهزة القضائية في توفير الحماية. في العديد من الحالات، أظهرت المؤسسات الحكومية عجزًا وظيفيًا أو تواطؤًا مباشرًا .**دلالة النمط** تحوّل الانتهاك من سلوك فردي إلى جزء من بنية الدولة وآليات إدارتها.
- **انتهاكات ذات طابع دولي – عابرة للحدود** ارتكبها الجيش الإسرائيلي والجيش التركي، وشملت التحليق العسكري، القصف الجوي والمدفعي، عسكرة مناطق مدنية، ودعم فصائل محلية متورطة بانتهاكات، توغلات برية، اعتقالات تعسفية. تركزت هذه الانتهاكات في القنيطرة، حلب، والرقة . **دلالة النمط** خرق مباشر للاتفاقيات الدولية (اتفاق فصل القوات 1974، اتفاقيات جنيف)، ما يضع الجهات المنفذة تحت طائلة المسؤولية القانونية الدولية.

الخلاصة

- الانتهاكات الموثقة خلال الفترة لم تكن عشوائية، بل نُفذت بأسلوب متكرر ومنهجي، وبمشاركة جهات رسمية وغير رسمية وأجنبية.
- تتحمل **الحكومة السورية** والمجموعات المسلحة المرتبطة بها النصيب الأكبر من المسؤولية، سواء عبر التنفيذ المباشر أو عبر التواطؤ المؤسسي وغياب الرقابة.
- الأنماط الأخطر تركزت في **الاعتقال التعسفي، الخطف، والتمييز الطائفي** نظرًا لشيوعها وتعدد منفذيها.
- استمرار هذا النمط من الانتهاكات يُشكل قرائن أولية على ارتكاب **جرائم ضد الإنسانية**، ويستدعي تحركًا دوليًا جادًا لضمان المساءلة وتفعيل آليات الحماية.

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

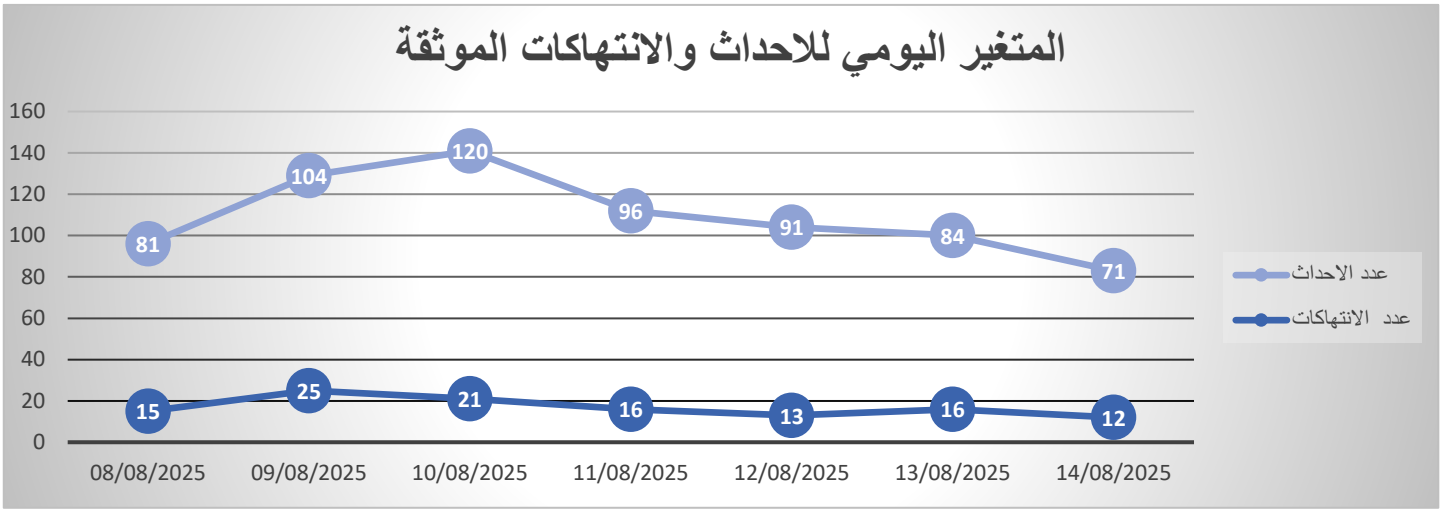

يعرض الرسم البياني التغيرات اليومية لعدد الأحداث والانتهاكات الموثقة خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 14 آب/أغسطس 2025.

- شهدت الفترة محل الرصد تصاعدًا تدريجيًا منذ اليوم الأول، حيث ارتفع عدد الأحداث من 15 حدثًا في 8 آب إلى 25 حدثًا في 9 آب، وبلغت ذروتها في 10 آب بـ 21 حدثًا و120 انتهاكًا.
- سُجل يوم 10 آب أعلى معدلات للانتهاكات (120 انتهاكًا)، مما يشير إلى موجة تصعيد ميداني واضحة في منتصف الفترة.
- بعد الذروة، انخفضت المؤشرات تدريجيًا، من 96 انتهاكًا في 11 آب، إلى 91 في 12 آب، وصولًا إلى 71 انتهاكًا في 14 آب، مع بقاء المعدلات مرتفعة نسبيًا مقارنة ببداية الفترة.
- الملاحظة البارزة أن عدد الانتهاكات ظل مرتفعًا حتى في الأيام ذات عدد أحداث منخفض، مما يعكس شدة الانتهاك داخل كل حادثة ووجود ممارسات منهجية تتجاوز الطابع الفردي للحوادث.

الاستنتاج

يعكس النمط اليومي خلال هذه الفترة **تصعيدًا ميدانيًا في منتصفها (9–10 آب)**، أعقبه انخفاض تدريجي لكنه ظل أعلى من المستويات المسجلة في بداية الفترة. هذا يشير إلى **استمرار الانتهاكات الممنهجة**، وغياب آليات الرقابة والمساءلة، بما يسمح بتكرار أنماط الانتهاكات على نطاق واسع.

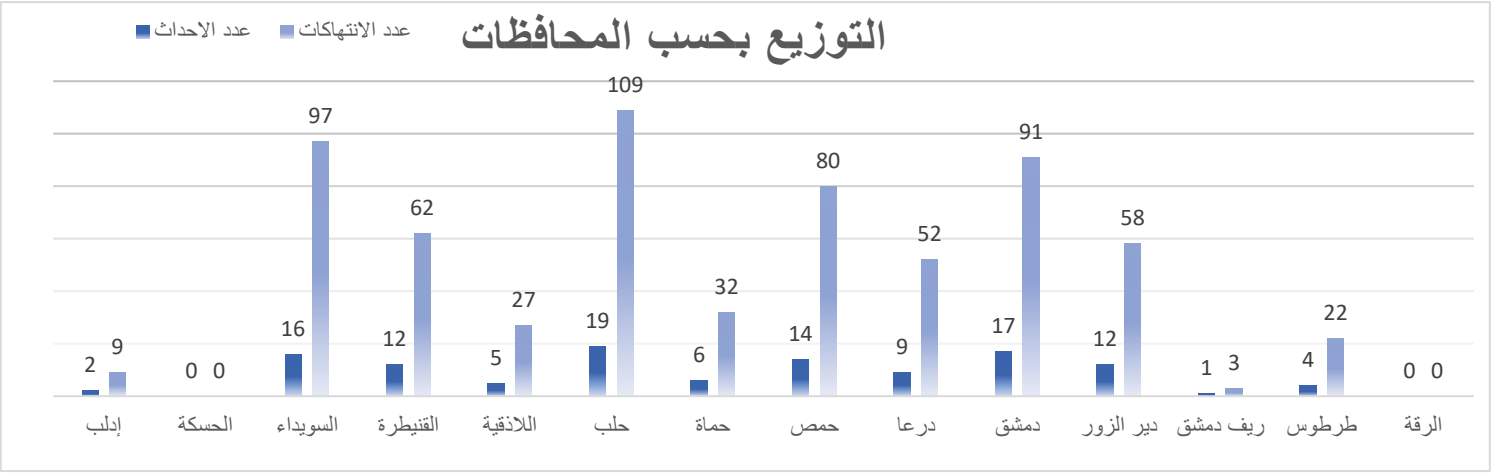

يعرض الرسم البياني توزيع الأحداث والانتهاكات الموثقة على المحافظات السورية خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 14 آب/أغسطس 2025. ويُظهر بوضوح أن الانتهاكات طالت معظم المحافظات، مع تركز نسبي في بعض المناطق، الأمر الذي يعكس انتشار العنف الممنهج على نطاق جغرافي واسع.

أولًا – المحافظات الأعلى من حيث عدد الانتهاكات

- **حلب** 109 انتهاكات / 19 حدثًا – تركزت الانتهاكات في الاعتقالات التعسفية، الاعتداءات الجسدية، والاستيلاء على الممتلكات وكذلك التصفيات الميدانية في مدينة حلب
- **السويداء** 97 انتهاكًا / 16 حدثًا – شملت حالات اختفاء قسري، منع المساعدات، واعتداءات مسلحة بحق مدنيين.
- **دمشق** 91 انتهاكًا / 17 حدثًا – تضمنت اعتقالات تعسفية، مداهمات دون إذن قضائي، وتضييق على الحريات العامة.
- **حمص** 80 انتهاكًا / 14 حدثًا – أبرزها عمليات خطف، انتهاكات طائفية، وحوادث تعذيب.

ثانيًا – المحافظات ذات المعدلات المتوسطة

- **دير الزور** 58 انتهاكًا / 12 حدثًا – سجلت حالات إخفاء قسري واعتقالات جماعية.
- **القنيطرة** 62 انتهاكًا / 12 حدثًا – معدل 5.1 انتهاك لكل حادثة، معظمها ناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية من خلال التوغلات والاعتقالات والتفتيش والتحليقات الجوية.
- **درعا** 52 انتهاكًا / 9 أحداث – تركزت على المصادرة القسرية والاعتقالات الجماعية.
- **اللاذقية** 27 انتهاكًا / 5 أحداث – تضمنت التفتيش المهين والتهديد الطائفي.
- **حماة** 32 انتهاكًا / 6 أحداث – تنوعت بين الاعتقالات والاعتداءات المسلحة.

ثالثًا – المحافظات ذات الأرقام الأدنى

- **طرطوس** 22 انتهاكًا / 4 أحداث – تركزت على الطرد القسري والتمييز القائم على الانتماء.
- **إدلب** 9 انتهاكات / حدثان – **حالات متفرقة ذات طابع محلي**.
- **ريف دمشق** 4 انتهاكات / 1 حدث – تضمنت اقتحامًا وتضييقًا على السكان من قبل الجيش الاسرائيلي
- **الحسكة والرقة** صفر أحداث وصفر انتهاكات – لم توثق حالات من قبل مراسلينا خلال الأسبوع.

مؤشر العنف المركب داخل الحوادث

يتضح من البيانات أن بعض المحافظات تشهد معدلًا مرتفعًا من الانتهاكات لكل حادثة، مثل القنيطرة 5.1 انتهاك/حادثة ودمشق 5.35 انتهاك/حادثة والسويداء 6.06 انتهاك/حادثة

هذا المؤشر يعكس أن الحوادث غالبًا ما تتضمن سلسلة متزامنة من الانتهاكات (مثل مداهمة + اعتقال + تهديد)، ما يرفع خطورة الأثر الحقوقي ويعزز احتمالية توصيفها ضمن **جرائم ضد الإنسانية** في حال توافر شروط الاتساع والاستهداف الممنهج.

الخلاصة

يمثل التوزيع الجغرافي خريطة عنف متفرقة تغطي معظم المحافظات السورية، مع تركّز بارز في حلب، السويداء، ودمشق. كما تكشف البيانات عن بروز ظاهرة **العنف المركب داخل الحادثة الواحدة**، وهو ما يضاعف من الأثر التراكمي للانتهاكات على السكان المدنيين ويؤكد الطبيعة المنظمة والممنهجة لهذه الممارسات.

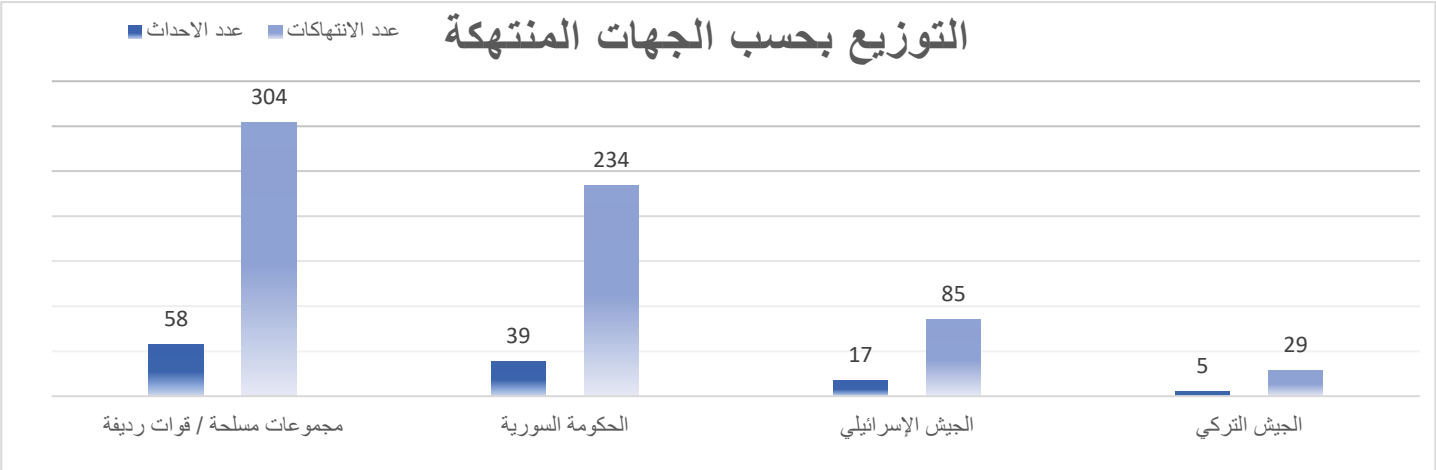

يعكس الرسم البياني توزيع الحوادث والانتهاكات الموثقة بحسب الجهات المنفذة خلال الفترة من 8 إلى 14 آب/أغسطس 2025، ويُظهر أن هذه الانتهاكات لم تكن أحداثًا فردية أو معزولة، بل جاءت ضمن أنماط متكررة ومترابطة تدل على غياب الرقابة القضائية، وضعف أو انعدام المساءلة، مع تقاطع أدوار بين جهات رسمية وغير رسمية.

أولًا – مجموعات مسلحة / قوات رديفة

تصدّرت القائمة بـ **58 حادثة نتج عنها 304 انتهاكات**، بمعدل يزيد على خمسة انتهاكات لكل حادثة. يعكس هذا النمط حالة فوضى أمنية وميليشيوية، حيث سُجّلت انتهاكات واسعة مثل الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، الاستيلاء على الممتلكات، والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ورغم أنها جهات غير رسمية، إلا أن ارتباطها الوثيق بأجهزة حكومية أو عملها بغطاء أمني يحمّل الدولة السورية مسؤولية غير مباشرة عبر التواطؤ أو التقصير.

ثانيًا – الحكومة السورية

وثّقت **39 حادثة تسببت بـ 234 انتهاكًا**، أبرزها الاعتقالات التعسفية، التعذيب، المداهمات غير القانونية، والعنف الطائفي. وبموجب القانون الدولي الإنساني، تتحمل الدولة السورية المسؤولية المباشرة عن هذه الانتهاكات، خاصة في ظل غياب أي تحقيقات قضائية أو إجراءات للمساءلة، ما يعزز مناخ الإفلات من العقاب.

ثالثًا – الجيش الإسرائيلي

ارتكب **17 حادثة أسفرت عن 85 انتهاكًا**، معظمها في محافظتي القنيطرة ودمشق، شملت اختراقات جوية، قصفًا لمناطق مدنية، وخروقات لاتفاق فصل القوات لعام 1974. هذه الأفعال تمثل خرقًا صارخًا لاتفاقيات جنيف وتشكل تهديدًا مباشرًا لحياة المدنيين وسلامتهم.

رابعًا – الجيش التركي

سُجّلت **5 حوادث تسببت بـ 29 انتهاكًا**، وقعت في ريف حلب والرقة والحسكة، وشملت عمليات قصف واستهداف بنى تحتية مدنية. ورغم أن العدد أقل نسبيًا، فإن التنسيق الوثيق مع فصائل "الجيش الوطني" يضع تركيا في موقع المسؤولية الميدانية كقوة احتلال بحكم الواقع، وفق اتفاقيات لاهاي وجنيف.

الخلاصة

أكثر من ثلثي الانتهاكات خلال الفترة محل الرصد ارتكبتها **الحكومة السورية والمجموعات المسلحة المرتبطة بها**، مما يعكس تقاربًا في أسلوب العمل أو سياسة أمنية منسقة تقوم على العنف الممنهج. أما الجهات الأجنبية (إسرائيل وتركيا) فتبرز كفاعلين عسكريين نشطين داخل الأراضي السورية، دون خضوع فعلي لآليات مساءلة أو رقابة قانونية دولية، الأمر الذي يفاقم مناخ الإفلات من العقاب ويضاعف الأثر السلبي على المدنيين.

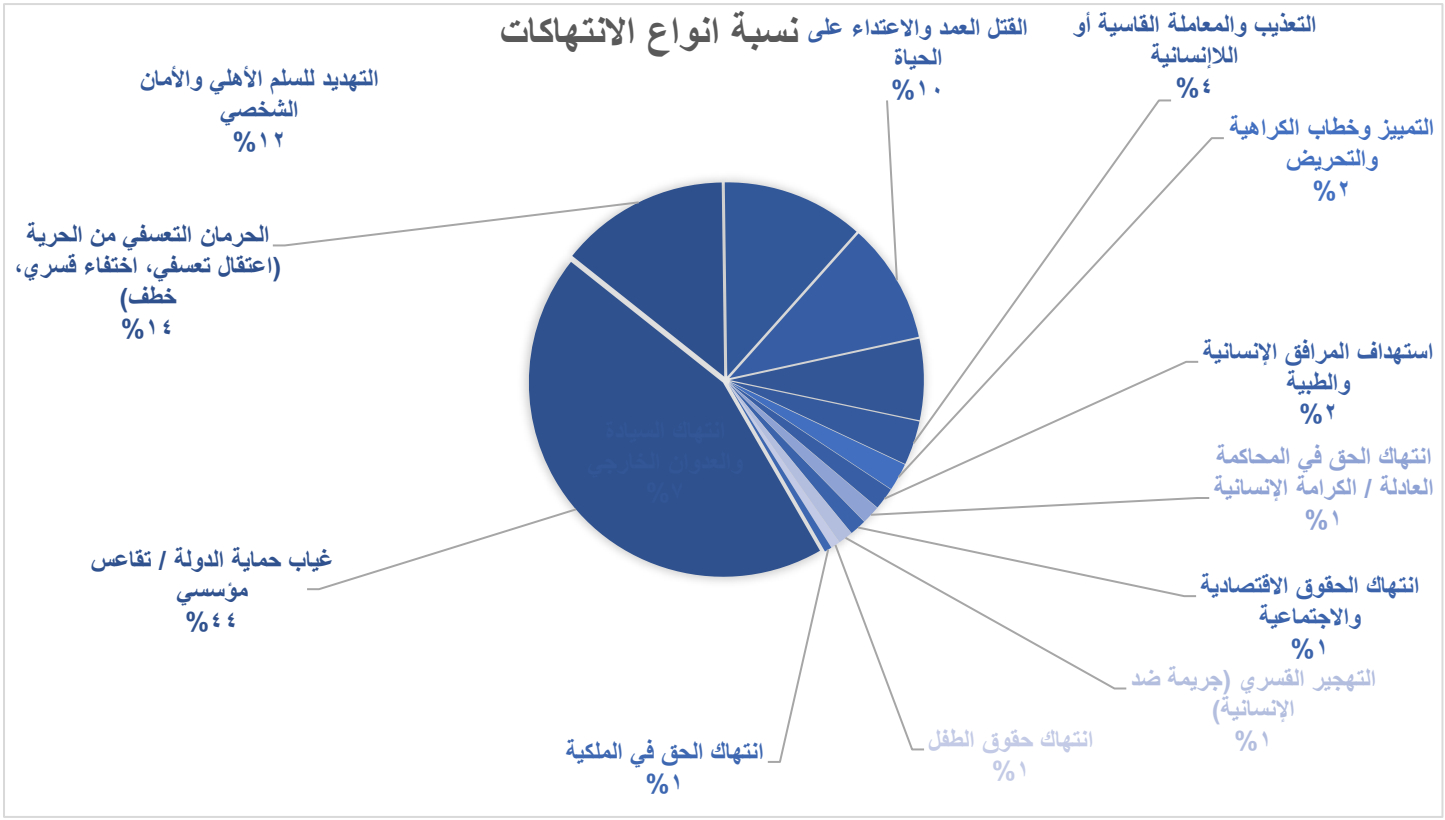

يعكس الرسم البياني الدائري التوزيع النسبي لأنواع الانتهاكات الموثقة خلال الفترة من 8 إلى 14 آب/أغسطس 2025، ويُظهر أن هذه الانتهاكات تتنوع بين انتهاكات جسيمة مباشرة بحق الأفراد، وأخرى بنيوية تعكس خللًا وظيفيًا ومؤسسيًا في بنية الدولة وآليات الحماية.

أولًا – الانتهاكات الجسيمة ضد الحرية والسلامة الجسدية

- **الحرمان التعسفي من الحرية (14%)** يشمل الاعتقال التعسفي، الاحتجاز دون سند قانوني، والإخفاء القسري، وغالبًا ما ترافق مع تهديدات جسدية ونفسية.
- **القتل العمد والاعتداء على الحق في الحياة (10%)** يشكل مؤشرًا واضحًا على استمرار سياسات القتل خارج نطاق القانون.
- **التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية (4%)** ارتبطت غالبًا بمراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية.
- **التهديد للسلم الأهلي والأمان الشخصي (12%)** يعكس حالة انفلات أمني وتنامي أنماط العنف الطائفي والاجتماعي.

ثانيًا – الانتهاكات الموجهة ضد الممتلكات والحقوق المدنية

- **انتهاك الحق في الملكية (1%)** من خلال مصادرة ممتلكات أو الاستيلاء عليها بالقوة.
- **انتهاك حقوق الطفل (1%)** شمل حالات تجنيد قسري وتعرض أطفال للعنف.
- **التهجير القسري (1%)** وهو نمط يندرج ضمن الجرائم ضد الإنسانية وفق القانون الدولي.

ثالثًا – الانتهاكات المؤسسية والبنيوية

- **غياب حماية الدولة / تقاعس مؤسسي (44%)** شكّل النسبة الأعلى، ويشير إلى مسؤولية الدولة في الفشل بتأمين الحماية الأساسية ومنع الانتهاكات.
- **استهداف المرافق الإنسانية والطبية (2%)** يعكس انتهاكًا صارخًا لاتفاقيات جنيف وحصانة المنشآت الطبية.
- **انتهاك الحق في المحاكمة العادلة والكرامة الإنسانية (1%)** من خلال محاكمات صورية أو حرمان من الضمانات القضائية.
- **انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (1%)** مثل حرمان السكان من سبل العيش الأساسية.

رابعًا – الانتهاكات الأخرى ذات الأثر الاجتماعي والسياسي

- **التمييز وخطاب الكراهية والتحريض (2%)** ساهم في تعميق الانقسام المجتمعي وتأجيج العنف.
- **انتهاك السيادة والعدوان الخارجي (7%)** يشمل الاختراقات الجوية والهجمات العسكرية الأجنبية.

الخلاصة

تُظهر المعطيات أن **التقاعس المؤسسي (44%)** يمثل الخطر الأبرز، إذ يعكس غيابًا شبه كامل لآليات الحماية والمساءلة، بينما يأتي **الحرمان التعسفي من الحرية (14%)** و**التهديد للسلم الأهلي (12%)** و**القتل العمد (10%)** كأكثر الانتهاكات المباشرة خطورة على الأفراد. هذا النمط يوضح أن الانتهاكات ليست فقط نتيجة سلوكيات فردية، بل جزء من **سياسات قمعية منظمة وفشل بنيوي مؤسسي**، مما يضاعف من الأثر التراكمي على المجتمع المدني ويهدد بتقويض أسس الدولة القانونية والحقوقية.